



أسباب عدم تفاعل مؤشر تاسي

هناك تباين واضح بين أداء سوق الأسهم وأداء الاقتصاد في المملكة مقارنة بالعديد من الاقتصاديات الرائدة في العالم، حيث يسجل الاقتصاد في المملكة أداءً يفوق كثيراً أداء الدول المتقدمة بينما يشهد سوق الأسهم أداء دون المستويات التي حققتها أسواق تلك الدول. ونعتقد أن الأسباب الرئيسية وراء هذا الوضع هي انعدام الثقة وضالة دور المؤسسات المالية بالإضافة إلى عدم إمام المستثمر بالأوضاع الاقتصادية. وقد أخذت ثقة المستثمر تتعزز منذ بداية العام لذا نعتقد أن الأداء الأفضل للسوق حتى الآن سوف يتواصل خلال عام 2010.

ارتفع مؤشر الأسهم السعودية (تاسي) بنسبة 54 بالمائة مقارنة بأدنى مستوى له سجله في منتصف مارس العام الماضي، بينما حقق مؤشر إس أند بي 500 الأمريكي زيادة بنسبة 62 بالمائة خلال نفس الفترة. واستناداً على النمو المحلي القوي في الاقتصاد السعودي (سجل القطاع غير النفطي نمواً بلغ 2,5 بالمائة بالقيمة الفعلية العام الماضي مقارنة بانكماش بلغ 2,5 بالمائة في الولايات المتحدة)، توقعنا أن يأتي أداء المؤشر السعودي أقرب إلى مستويات الأسواق الناشئة، إلا أن الفرق جاء أكبر، حيث سجل مؤشر مورغان استانلي للأسواق الناشئة ارتفاعاً بلغ 96.5 بالمائة مقارنة بأدنى مستوى له في مطلع مارس الماضي.

تحسن الأداء الاقتصادي في كافة أنحاء العالم خلال العام مما أدى لبعض الانتعاش في أسعار الأسهم من المستويات المتدنية التي بلغت، لكنه لا يزال هشاً رغم ذلك. بالمقارنة، سجل النمو في القطاع الخاص غير النفطي في المملكة (الذي لا يتأثر بعمليات خفض الإنتاج النفطي المتعمدة) نمواً بلغ 2,5 بالمائة العام الماضي ويتوقع له أن يرتفع إلى مستوى 4 بالمائة هذا العام. علاوة على ذلك، ورغم تعافي معظم الاقتصاديات العالمية الكبيرة من الركود، إلا أن الأداء الاقتصادي سيأتي متراجحاً على المدى المتوسط وذلك بسبب مشاكل حقيقة تعتبر المملكة بمنأى عنها، كما يلي:

- تحقق معظم الانتعاش العالمي الأخير نتيجة لحزمة الحوافز المالية التي خلفت معضلات غير مسبوقة في ميزانيات تلك الدول، حيث تجاوز عجز الميزانية 10 بالمائة من الناتج الإجمالي في العديد من الاقتصاديات العالمية الكبيرة. وبالرغم من أن الاقتصاد السعودي تلقى هو الآخر حوافز مالية كبيرة إلا أن المملكة لا تواجه مشاكل في الميزانية ومن شأنها السحب من احتياطياتها من الموجودات الأجنبية التي تبلغ 390 مليار دولار لتمويل أي عجز.
- لا تزال عملية خفض المديونية في الكثير من الاقتصاديات الكبيرة في بداياتها، وهي عملية تقتضي قيام المستهلكين والشركات على حد سواء بزيادة التوفير من خلال خفض المنصرفات. لكن الوضع يختلف في المملكة حيث نجد أن حجم الدين منخفض نسبياً كما أن شراء السلع والخدمات بالأموال المقترضة لم يكن عاملاً هاماً باعتبار الأداء الاقتصادي القوي خلال السنوات الماضية حتى عام 2008.
- سجلت البطالة نسبة مرتفعة جداً في كثير من أنحاء العالم ويمثل الغموض حول مستقبل سوق العمل أحد أهم العوامل التي تضعف مستوى الإنفاق الاستهلاكي. أما في السعودية فلم يكن للتباطؤ الاقتصادي تأثير ذا بال على سوق العمل.

مقارنة أداء أسواق الأسهم
(المؤشر يعادل 100 نقطة في 13 سبتمبر 2008)



للمزيد من المعلومات يرجى الاتصال على:
بول غامبل
رئيس الدراسات والأبحاث
pgamble@jadwa.com

براد بورلاند، CFA
رئيس الدائرة الاقتصادية والأبحاث
jadwaresearch@jadwa.com

الإدارة العامة:
الهاتف +966 1 279-1111
الفاكس +966 1 279-1571
صندوق البريد 60677، الرياض 11555
المملكة العربية السعودية
www.jadwa.com



وفي ظل هذه المعطيات الاقتصادية القوية، نعتقد أن العوامل التالية هي المسؤولة عن تخلف أداء سوق الأسهم السعودي عن الأسواق الأخرى:

- **الثقة:** هياً كثير من المستثمرين أنفسهم للأسوأ وتغيرت الحالة المزاجية بسرعة كبيرة عندما بدأ الاقتصاد العالمي ينتعش، فارتفعت جميع الأسواق في العالم واستفادت المملكة بصورة ملحوظة من هذا الارتفاع حتى برزت مشكلة تعثر شركتين محليتين كبيرتين من شركات القطاع الخاص والتي أضرت كثيراً بالثقة المحلية، ثم تلتفت الثقة ضربة أخرى من مشكلة الديون في دبي.
- **المؤسسات الاستثمارية:** استجابت المؤسسات الاستثمارية بسرعة إلى تدني أسعار الأسهم إلى مستويات مغرية وإلى مؤشرات الانتعاش الاقتصادي، حيث أدى تدفق استثمارات المؤسسات إلى تحريك السوق في الولايات المتحدة مما عزز من الثقة لدى المستثمرين الأفراد الذين عادوا إلى السوق في أواخر العام. أما في السعودية فعلى الرغم من أن معظم تداولات المؤسسات الاستثمارية من صناديق الاستثمار والشركات الاستثمارية كانت عمليات شراء صرفة (3,75 مليار ريال بواسطة الصناديق و 19,2 مليار بواسطة الشركات منذ مارس 2009)، إلا أن حصتها في السوق كانت صغيرة ولم تكن العمليات التي نفذتها بالحجم الذي يؤثر في الحالة النفسية للمستثمرين الأفراد.
- **الوعي الاستثماري:** عندما بلغ الاقتصاد الأمريكي والاقتصاديات الأخرى القاع وبدأت تنتعش كان جلياً أن ذلك جاء بفضل الإفصاح والشفافية العالية وتوفر البيانات في تلك الأسواق، فكانت البيانات الاقتصادية التي يتم الإعلان عنها تحظى باهتمام إعلامي واسع واتاحت البيانات الضخمة التي تنشر شهرياً (وفي بعض الحالات أسبوعياً) للمستثمرين التعرف على نقاط التحول واتجاهات السوق. بالمقابل عدم توفر البيانات في المملكة بصورة فورية إلى خلق حالة من عدم اليقين بشأن الأداء الاقتصادي.

ومن بين تلك العوامل نعتقد أن تحسن مستوى الثقة سيكون له الأثر الأوضح والأسرع في أداء السوق، أما أثر ارتفاع نسبة مشاركة المؤسسات الاستثمارية وتعزيز الوعي الاستثماري فلن يظهر بوضوح على الأرجح إلا على المدى البعيد. وفي ظل هيمنة المستثمرين الأفراد على السوق (حيث شكلت تعاملاتهم نحو 91 بالمائة من القيمة الإجمالية للتداولات خلال يناير)، تنعكس التغيرات في الثقة بسرعة على أسعار الأسهم ما يؤدي بدوره إلى تضخمها لدى الأفراد حتى وإن كان التغيير في المعطيات الأساسية ضئيل نسبياً. وتعتبر هذه التركيبة هي أحد العوامل الرئيسية التي أدت إلى تذبذب أداء السوق السعودي طيلة الأعوام الخمسة الماضية.

نعتقد أن ثقة المستثمر مهياً للتحسن في المملكة بفضل الانتعاش الاقتصادي المتوقع هذا العام، لكننا نخشى من أداء الأسواق العالمية وتأثيرها على مؤشر (تاسي). ولم تتجاوب أسعار الأسهم بل هبطت معظم الأسواق العالمية رغم الزخم الذي سجله انتعاش الاقتصاد العالمي حتى اللحظة الحالية من العام بفضل النمو القوي لدى أكبر اقتصادين في العالم هما الولايات المتحدة واليابان. ويعزى عدم استجابة الأسواق للانتعاش لأسباب أهمها أن المستثمرين كانوا قد وضعوا مسبقاً في حساباتهم حدوث انتعاش حتى منتصف العام ويتدارسون الآن في المخاطر المحتملة القادمة. ومن شأن أي انتكاسة في عملية الانتعاش أن تؤدي على الأرجح إلى تراجع الأسواق العالمية وأن تنعكس على السوق السعودي حتى مع تحسن المعطيات المحلية.



موجز سوق الأسهم

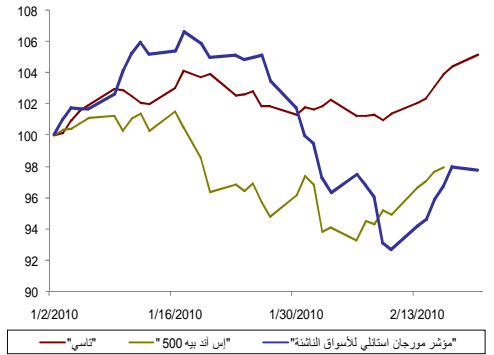
فاق أداء تاسي حتى اللحظة الحالية من العام مستويات الأسواق العالمية في الدول المتقدمة والناشئة على حد سواء بعدما تخلف عنها خلال عام 2009، حيث سجل ارتفاعاً بنسبة 5,2 بالمائة في 12 فبراير مقابل انخفاض بلغ 2,1 بالمائة لمؤشر إس أند بي 500 الأمريكي وتراجع بلغ 2,2 بالمائة لمؤشر مورغان استانلي للأسواق الناشئة. وقد تأثرت الأسواق العالمية سلباً بارتفاع درجة الحذر الناجم عن المخاوف بشأن وضع الاقتصاد اليوناني وتشديد القيود المصرفية في الولايات المتحدة وجهود الصين لإبطاء نمو اقتصادها، بينما عززت نتائج الشركات الجيدة خلال الربع الأخير من عام 2009 من أداء تاسي في المملكة. ومن الجدير بالملاحظة أن أداء قطاع البنوك في المملكة ما زال يتفوق على أداء تاسي منذ الإعلان عن الأرباح وذلك للمرة الأولى خلال عدة أشهر.

لكن تفوق تاسي الذي يعتبر طفيفاً حتى اللحظة الحالية من العام لم يأت كافياً بالقدر الذي يدعو المستثمرين إلى العودة إلى السوق بأعداد كبيرة، حيث بلغ المتوسط اليومي لعدد الصفقات خلال يناير 73,000 صفقة مما يعتبر أدنى مستوى له منذ 5 أعوام. ويسجل التداول حتى اللحظة الحالية من فبراير بعض الانتعاش حيث بلغ المتوسط اليومي للصفقات 109,000 صفقة، لكن هذا المتوسط يعادل حوالي ثلث متوسط الصفقات لشهر يناير 2009 ويقل بأكثر من 70 بالمائة عن متوسط الصفقات لعام 2006. ويبدو أن الكثير من صغار المستثمرين قد أداروا ظهورهم للسوق السعودي الذي شهد انهيارين خلال السنوات الأربع الماضية وتدنيت قيمته حالياً بنسبة 70 بالمائة عن أعلى مستوياته في فبراير 2006.

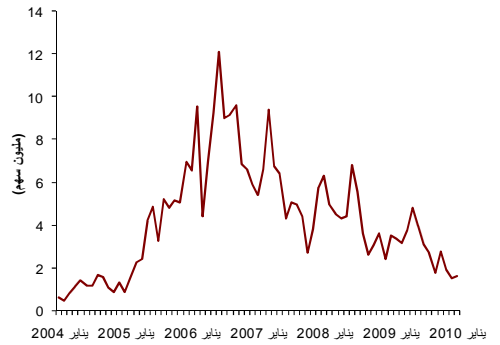
من الدلائل الأخرى على تراجع اهتمام المستثمرين بالسوق هبوط عدد المساهمين في الصناديق الاستثمارية، حيث تدنى عددهم في جميع الأرباع الـ 15 الأخيرة برغم ارتفاع عدد الصناديق خلال تلك الفترة. وقد بلغ عدد مساهمي الصناديق الاستثمارية بنهاية عام 2009 نحو 356,331 مشتركاً منخفضاً عما كان عليه في نهاية 2008 والذي بلغ 374,915 مشتركاً ومنخفضاً بدرجة أكبر مقارنة بنهاية الربع الأول من عام 2006 حينما بلغوا 663,240 مشتركاً. لكن رغم هذا التراجع لا يزال المستثمرون الأفراد يسيطرون على نشاط التداول في السوق السعودية، حيث شكلت تداولاتهم خلال الشهر الماضي 91 بالمائة من إجمالي التداولات.

لا تزال شهية المستثمرين الأجانب للاستثمار في السوق السعودية قوية والدليل على ذلك أن تداولاتهم خلال يناير والتي بلغت 287 مليون ريال كانت عمليات شراء صرفية. وقد استجبت هذه الشهية بعد أن شهد السوق خروج أموال المستثمرين الأجانب على مدى شهرين بسبب الشكوك التي خلفتها مشكلة ديون دبي على ما يبدو. ولا يشعر بعض المستثمرين الأجانب بالراحة تجاه شروط اتفاقيات المبادلة وتسري شائعات عن قرب الإعلان عن صيغة جديدة لآلية دخول الأجانب إلى السوق.

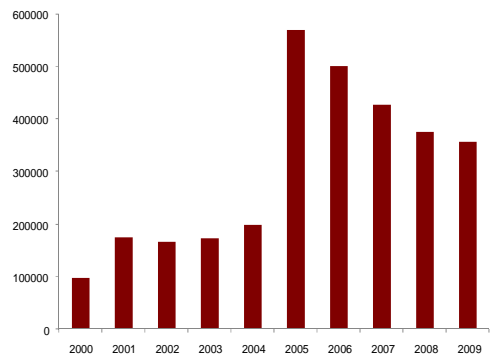
مقارنة أداء أسواق الأسهم
(المؤشر يعادل 100 نقطة في 31 ديسمبر 2009)



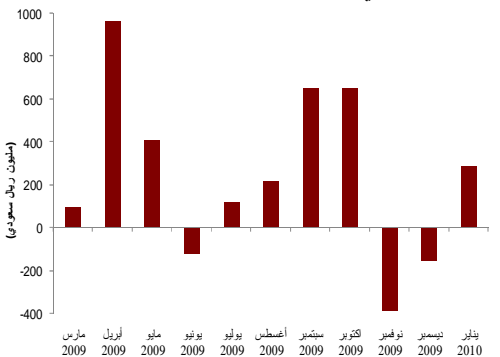
حجم الصفقات الشهرية



عدد مشتركى الصناديق الاستثمارية



صافي التدفقات عبر اتفاقيات المبادلة





الاقتصاد تحت المجهر

أسعار الفائدة باقية دون تغيير

لا تشير الزيادة الأخيرة في سعر الخصم أو سعر الفائدة الأساسي في الولايات المتحدة إلى ارتفاع محتم في أسعار الفائدة في المملكة. وتأتي الخطوة الأمريكية في إطار عملية سحب بعض الإجراءات الاقتصادية المؤقتة التي اتخذتها الحكومة الأمريكية خلال الأزمة المالية وهي ناتجة عن تحسن مستويات الثقة في القطاع المالي أكثر منها رغبة في رفع أسعار الفائدة. ونعتقد أن أسعار الفائدة في كل من الولايات المتحدة والمملكة ستظل منخفضة جداً طيلة عام 2010.

وكان مجلس الاحتياطي الفيدرالي (البنك المركزي الأمريكي) قد رفع في 18 فبراير سعر الخصم من 0,5 بالمائة إلى 0,75 بالمائة في أول زيادة للفائدة في الولايات المتحدة منذ ثلاث سنوات. وقد دأب الاحتياطي الفيدرالي على إبقاء معدل الخصم (وهو سعر الفائدة الذي تدفعه البنوك التجارية مقابل قروضها من الاحتياطي الفيدرالي) أعلى من سعر الفائدة على ودائع تلك البنوك لديه بنقطة مئوية واحدة، لكنه شرع في تقليص هذا الفرق منذ أغسطس 2007. وبصفة عامة لا يستخدم معدل الخصم إلا نادراً لأن البنوك تميل إلى الاقتراض من بعضها عبر السوق البينية بين البنوك، لكن نسبة لجفاف هذه السوق رغب الاحتياطي الفيدرالي في توفير تمويل أرخص للبنوك.

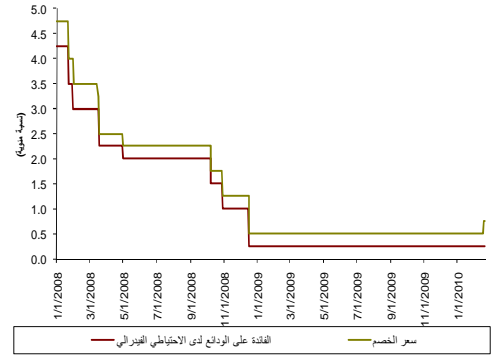
وقد أوضح مسئولو الاحتياطي الفيدرالي أن رفع معدل الخصم لا يمثل تشديداً للسياسة النقدية بل هو خطوة تجاه تطبيع العلاقة بين مختلف أسعار الفائدة. ونعتقد أن الاحتياطي الفيدرالي سيبقي على أسعار الفائدة منخفضة جداً لبعض الوقت. وبعد يوم واحد من رفع معدل الخصم سجل التضخم الأمريكي (باستثناء الأغذية والوقود) أول انخفاض شهري له منذ عام 1982، ما يوضح عدم وجود أي حاجة لزيادة سعر الفائدة على ودائع البنوك لدى الاحتياطي الفيدرالي بهدف تخفيف الضغوط السعرية.

تعتبر أسعار الفائدة في الولايات المتحدة مهمة للمملكة نسبة لارتباط سعر صرف الريال بالدولار وبسبب غياب أدوات للتحكم في تدفق رأس المال، لذا تضطر المملكة إلى توفير أسعار الفائدة لديها مع أسعار الفائدة الأمريكية. فعلى سبيل المثال، إذا كانت أسعار الفائدة مرتفعة في الولايات المتحدة عنها في المملكة فقد تؤدي إلى تحفيز تدفق رؤوس أموال أجنبية كبيرة إلى السعودية للاستفادة من العائدات المرتفعة والعكس صحيح.

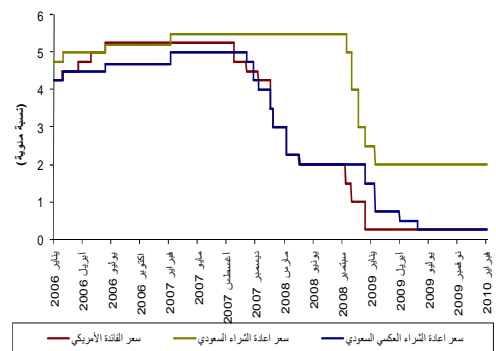
حالياً تعتبر أسعار الفائدة المنخفضة ملائمة للمملكة، حيث تم خفض سعر إعادة الشراء (سعر الفائدة الذي تتقاضاه البنوك التجارية مقابل ودائعها لدى مؤسسة النقد العربي السعودي "ساما") إلى أدنى مستوى له على الإطلاق عند 0,25 نقطة بهدف تشجيع البنوك على الإقراض. ويتوقع أن تحافظ "ساما" على هذا السعر عند مستواه الحالي حتى يتحقق انتعاش جيد في القروض المصرفية إلى القطاع الخاص. ولا نتوقع إجراء أي تغيير في سعر إعادة الشراء العكسي (سعر الفائدة الذي تتقاضاه "ساما" مقابل ودائع البنوك لديها) حتى تأخذ أسعار الفائدة في الارتفاع في الولايات المتحدة.

وقد شكل الفهم بأن أسعار الفائدة في الولايات المتحدة لا تتفق مع أسعار الفائدة التي تقتضيها ظروف المملكة أحد أهم العوامل الرئيسية التي تسببت في عمليات المضاربة على الريال بسبب ارتباطه مع الدولار في أواخر 2007 وأوائل 2008. ولكن في ضوء تقارب متطلبات أسعار الفائدة في البلدين هذا العام فلا نتوقع أن يتعرض الربط بين العملتين لأي ضغوط، كما أن توقعات السوق بشأن ارتفاع قيمة الريال (قياساً بسعر الصرف الأجل لسنة) لا تشير إلى إمكانية حدوث ضغوط تذكر.

أسعار الفائدة الأمريكية



أسعار الفائدة السعودية



سعر الريال الأجل لسنة





موجز التطورات الاقتصادية

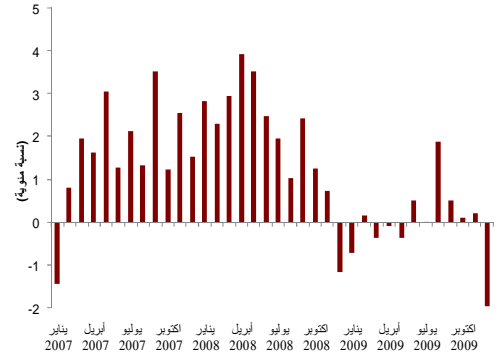
تراجعت القروض المصرفية إلى القطاع الخاص بنحو 14,5 مليار ريال في ديسمبر (في أكبر تراجع منذ نوفمبر 2004، والذي تشوهت بياناته جراء الاقتراض الضخم بهدف المشاركة في عمليات الاكتتاب التي جرت الشهر الذي سبقه)، بينما تراجعت على أساس سنوي بنحو 0,3 مليار في أول تراجع سنوي منذ عام 1990. وقد شكل شح التمويل العقبة الرئيسية التي واجهت القطاع الخاص منذ اندلاع الأزمة المالية في سبتمبر 2008. وبالرغم من خروج البنوك سليمة نسبياً من معمة الأزمة المالية إلا أنها تضررت بسبب تعثر اثنين من شركات القطاع الخاص خلال الربع الثاني من العام الماضي، ولذلك فهي تقوم الآن بمراجعة سياساتها في تقديم القروض وتطالب المقرضين من القطاع الخاص بممارسة المزيد من الشفافية.

وعلى النقيض من الشركات التي تعاني صعوبة في الاقتراض تشهد القروض الاستهلاكية نمواً، حيث ارتفعت خلال الربع الثالث 2009 (أحدث بيانات متوفرة) بأسرع معدل لها منذ الربع الأخير لعام 2005. وكان أكبر المنتفعين من تلك القروض قطاع التمويل العقاري الذي ارتفعت حصته بنحو 2,2 مليار ريال (14,7 بالمائة) منذ نهاية 2008، وقد جاء هذا النمو بفضل انتشار القروض المصرفية بضمان الرهن العقاري وهو نظام يتم تطبيقه برغم عدم إجازة قانون الرهن العقاري في صورته النهائية. وإذا نظرنا إلى موضوع القروض على مدى فترة زمنية أطول، نجد أن الارتفاع في القروض الاستهلاكية يشير فيما يبدو إلى أن عبء الاقتراض الضخم لتمويل عمليات شراء الأسهم التي جرت قبل انهيار سوق الأسهم عام 2006 قد تقلص في النهاية.

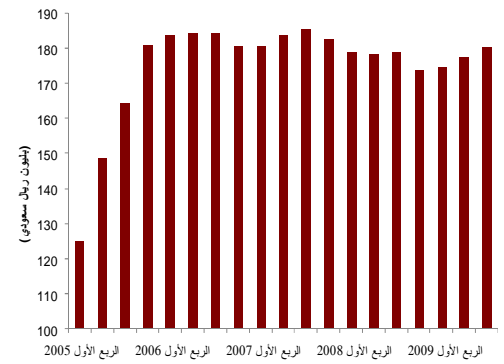
تشير البيانات الحديثة إلى الدور الذي تلعبه صناديق التمويل الحكومية في تعويض شح التمويل من القطاع المصرفي، حيث قفز إجمالي القروض التي قدمتها المؤسسات المالية الحكومية المتخصصة إلى 13,7 مليار ريال خلال النصف الأول من عام 2009 مقارنة بحوالي 3,7 مليار ريال في نفس الفترة من عام 2008. وقد شكلت مساهمات صندوق الاستثمارات العامة (المتخصص في دعم مشاريع القطاع الخاص) وبنك التسليف السعودي (المتخصص في تقديم القروض إلى المواطنين محدودي الدخل) النسبة الأكبر من تلك القروض، بينما سجل صافي الإقراض من البنك الزراعي السعودي نمواً سلبياً خلال الربعين الأول والثاني من العام الماضي.

ارتفع التضخم مرة أخرى في ديسمبر إلى 4,2 بالمائة مقارنة بنسبة 4 بالمائة لشهر نوفمبر، وهو ارتفاع كان متوقعاً بسبب ارتفاع أسعار الغذاء كسبب رئيسي في أعقاب انهيارها منذ نهاية 2008، بينما ارتفع التضخم في الإيجارات على أساس سنوي في ديسمبر وهو أول ارتفاع منذ يوليو 2008 (أما على أساس شهري فقد سجل الارتفاع أعلى مستوى منذ سبعة أشهر). ظل الطلب على العقارات الجديدة في المملكة يفوق العرض لذا نتوقع أن تشكل الإيجارات العامل الرئيسي في التضخم خلال عام 2010.

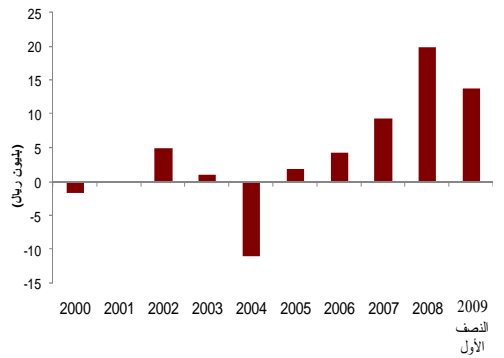
قروض البنوك إلى القطاع الخاص (تغير شهري)



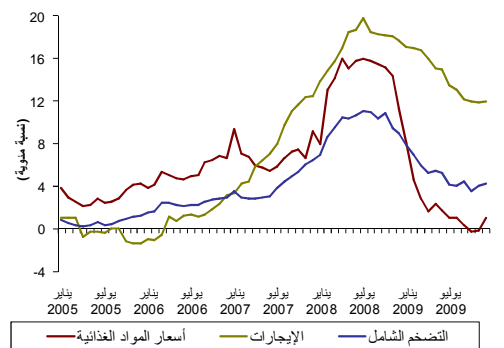
الرصيد القائم من قروض البنوك إلى الأفراد



صافي قروض صناديق الائتمان المتخصصة



التضخم





موجز أسواق النفط

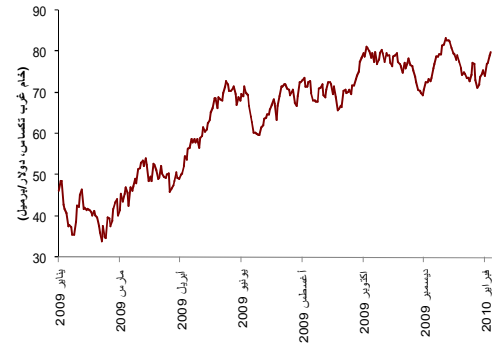
استقرت أسعار النفط خلال الشهر الماضي بعد انخفاض حاد خلال الأسابيع الأولى من العام، وذلك بسبب الإشارات المشجعة الصادرة من بيانات النمو الاقتصادي القوي في الولايات المتحدة واليابان وتغطيتها على المخاوف من السياسة التي أخذت الصين تنتهجها من أجل إبطاء نمو اقتصادها وكذلك من ضعف الأداء الاقتصادي في منطقة اليورو. من ناحية ثانية عزز تراجع حجم المخزونات النفطية من أسعار النفط. والسبب الثالث لاستقرار أسعار النفط هو عدم تأثرها كثيراً بارتفاع قيمة الدولار الذي واصل تماسكه الشهر الماضي برغم العلاقة العكسية الوثيقة بينهما خلال السنوات الأخيرة.

رفعت وكالة الطاقة الدولية تقديراتها بشأن نمو الطلب العالمي على النفط هذا العام نتيجة لتحسن التوقعات حول النمو الاقتصادي. وكانت تقديرات صندوق النقد الدولي بشأن النمو العالمي والتي تعتبر من البيانات الرئيسية التي تستخدمها وكالة الطاقة الدولية لتقدير حجم الطلب قد ارتفعت مؤخراً من 3,1 بالمائة إلى 3,9 بالمائة. وتتوقع وكالة الطاقة الدولية أن ينمو الطلب العالمي بحوالي 1,6 مليون برميل يومياً في عام 2010 ليرتفع إلى 86,5 مليون برميل يومياً، بحيث يعتبر أكبر نمو سنوي منذ عام 2004 ويتوقع أن يأتي معظمه من الدول خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

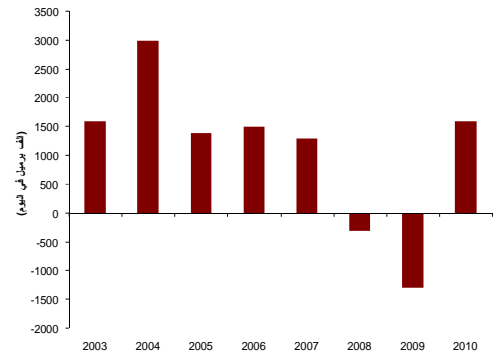
استمرت المخزونات التجارية من النفط ومشتقاته في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في التراجع وسجلت في نهاية ديسمبر أدنى مستوى لها خلال العام حيث تغطي هذه المخزونات المتوفرة مدة 58,1 يوماً من الطلب المستقبلي، وهذا المستوى يزيد بمدة 0,1 يوم فقط عن مستواه للعام السابق. وتشكل هذه المخزونات بعض القلق لدى أوبك باعتبارها مرتفعة (تفضل أوبك مخزونات تكفي لتغطية 52-54 يوماً من الطلب)، ما يوحي بأن سعر النفط الحالي أعلى مما تبرره معطيات العرض والطلب. وتشير البيانات الحديثة إلى ارتفاع المخزونات الأمريكية من النفط الخام خلال الأسابيع الستة الأولى من هذا العام.

استمرت الإمدادات النفطية من أوبك في الارتفاع خلال يناير وسجل إجمالي إنتاج دول المنظمة (باستثناء العراق) أعلى مستوياته على مدى 12 شهراً، حسب تقديرات مجلة "ميدل إيست إيكونوميك سيرفي"، فبلغ 26,57 مليون برميل في اليوم مقارنة بنحو 26,52 مليون برميل لشهر ديسمبر. أما بالنسبة للسعودية فتشير التقديرات إلى استقرار معدل الإنتاج الذي يبلغ نحو 8,2 مليون برميل يومياً. وقد تراجع مستوى الالتزام بنظام حصص الإنتاج المتفق عليه بين دول أوبك بسبب زيادة الإنتاج، ولكن يستبعد منتجو أوبك إجراء تغيير على حصص الإنتاج خلال اجتماعهم القادم المزمع عقده في فيينا في 17 مارس.

سعر النفط



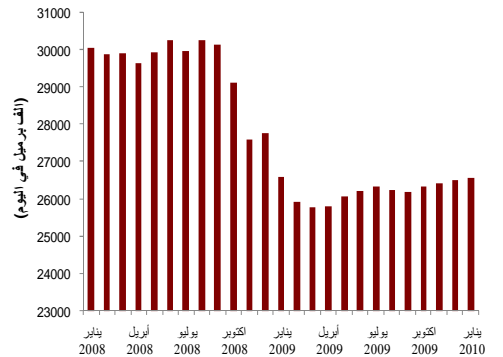
التغير في الطلب العالمي على النفط



المخزونات التجارية



إنتاج أوبك من النفط (باستثناء العراق)





البيانات الأساسية

2011 توقعات	2010 توقعات	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	
الناتج الإجمالي الاسمي									
1680	1554	1384	1782	1443	1336	1183	939	805	(بليون ريال سعودي)
448.0	414.4	369.2	475.1	384.7	356.2	315.3	250.3	214.6	(بليون دولار أمريكي)
8.1	12.2	-22.3	23.5	8.0	12.9	26.0	16.7	13.8	(معدل التغير السنوي)
الناتج الإجمالي الفعلي									
(معدل التغير السنوي)									
3.9	3.8	-6.4	4.2	-3.6	-0.8	6.2	6.7	17.2	القطاع النفطي
4.4	3.8	2.5	4.8	5.5	6.1	5.8	5.3	3.9	القطاع الخاص غير النفطي
3.4	3.6	4.0	3.7	3.0	3.1	4.0	3.1	3.1	القطاع الحكومي
4.0	3.8	0.1	4.3	2.0	3.2	5.6	5.3	7.7	معدل التغير الكلي
المؤشرات النفطية (متوسط)									
80.0	75.0	62.0	99.7	72.3	66.1	56.6	41.5	31.1	خام غرب تكساس القياسي (دولار/برميل)
74.8	71.3	60.5	93.4	68.1	60.5	49.5	34.7	26.9	سلة الخام السعودي (دولار/برميل)
8.5	8.3	8.1	9.2	8.7	9.2	9.5	9.0	8.8	الإنتاج (مليون برميل/يوم)
مؤشرات الميزانية العامة									
(بليون ريال سعودي)									
672	626	505	1101	643	674	564	392	293	إيرادات الدولة
621	603	550	520	466	393	346	285	257	منصرفات الدولة
51	23	-45	581	177	280	218	107	36	الفائض/العجز المالي
3.0	1.5	-3.3	32.6	12.2	21.0	18.4	11.4	4.5	(كنسبة من الناتج الإجمالي)
215	220	225	237	267	366	475	614	660	الدين العام المحلي
12.8	14.2	16.3	13.3	18.5	27.4	40.2	65.4	82.0	(كنسبة من الناتج الإجمالي)
المؤشرات النقدية (متوسط)									
3.4	4.5	5.1	9.9	4.1	2.3	0.7	0.3	0.6	التضخم (معدل التغير السنوي)
3.00	2.25	2.00	2.50	5.50	5.20	4.75	2.50	1.75	سعر الإقراض الأساسي لمؤسسة النقد
(نسبة مئوية سنوية)									
مؤشرات التجارة الخارجية									
(بليون دولار)									
192.1	186.3	157.4	281.0	205.3	188.2	161.6	110.4	82.0	عائد صادرات النفط
223.7	215.6	184.5	313.3	233.1	210.9	180.4	125.7	93.0	عائد الصادرات الإجمالي
95.5	86.8	80.4	100.6	81.5	63.0	53.8	41.1	33.9	الواردات
128.2	128.8	104.1	212.7	151.6	147.8	126.6	84.6	59.1	الميزان التجاري
34.2	37.2	20.5	134.0	93.3	98.9	90.0	51.9	28.0	ميزان الحساب الجاري
7.6	9.0	5.6	28.2	24.3	27.8	28.5	20.7	13.1	(كنسبة من الناتج الإجمالي)
519.0	491.1	461.1	502.0	359.8	273.4	195.5	127.9	97.1	الإحتياطي الرسمي من الموجودات الأجنبية
المؤشرات الاجتماعية والسكانية									
27.0	26.3	25.5	24.8	24.2	23.7	23.1	22.5	22.0	تعداد السكان (مليون نسمة)
8.0	8.2	8.5	8.8	9.0	9.1	8.8	8.5	8.2	معدل العطالة (ذكور، فوق سن 15، نسبة مئوية)
16572	15774	14462	19151	15868	15041	13640	11112	9745	متوسط دخل الفرد

المصدر: توقعات جدوى للأعوام 2010 - 2011. مؤسسة النقد العربي السعودي لأرقام الناتج القومي والمؤشرات النقدية ومؤشرات التجارة الخارجية. وزارة المالية لمؤشرات الميزانية. مصلحة الإحصاءات العامة وتقديرات جدوى لأرقام النفط والمؤشرات الاجتماعية والسكانية.



إخلاء المسؤولية

ما لم يشر بخلاف ذلك، لا يسمح بإطلاقاً بنسخ أي من المعلومات الواردة في هذه النشرة جزئياً أو كلياً دون الحصول على إذن تحريري مسبق ومحدد من شركة جدوى للإستثمار.

البيانات المالية الواردة في هذا التقرير تم الحصول عليها من شركة رويتز وشركة بلومبيرغ وشركة تداول ومن مصادر محلية أخرى، ما لم تتم الإشارة لخلاف ذلك.

لقد بذلت شركة جدوى للإستثمار جهداً كبيراً للتحقق من أن محتويات هذه الوثيقة تتسم بالدقة في كافة الأوقات. حيث لا تقدم جدوى أية ضمانات أو إدعاءات أو تعهدات صراحة كانت أم ضمناً، كما أنها لا تتحمل أية مساءلة قانونية مباشرة كانت أم غير مباشرة أو أي مسؤولية عن دقة أو إكتمال أو منفعة أي من المعلومات التي تحتويها هذه النشرة. لا تهدف هذه النشرة إلى إستخدامها أو التعامل معها بصفة أنها تقدم توصية أو خيار أو مشورة لإتخاذ أي إجراء/إجراءات في المستقبل.